

Distr.: General
30 October 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم بياناً مشتركاً صادراً عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي وجمهورية
إيران الإسلامية وجمهورية تركيا بشأن الجمهورية العربية السورية في جنيف بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٩ (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تحت روانجي
الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم لتركيا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا لدى الأمم
المتحدة

[الأصل بالإنكليزية والروسية]

بيان مشترك صادر عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا
بشأن سوريا

جنيف، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

عقد وزراء خارجية الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا باعتبارهم الجهات
الضامنة لمسار أستانا اجتماعهم الثلاثي ومشاوراتهم مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى
سوريا، السيد غير بيدرسن، بجنيف في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وقام الوزراء بما يلي:

١ - أكدوا من جديد الالتزام القوي للجهات الضامنة لمسار أستانا بسيادة الجمهورية العربية السورية
واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وشددوا على ضرورة احترام هذه المبادئ من جانب جميع الأطراف.
وكررنا تأكيد تصميمهم القوي على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وعلى وقف المخططات
الانفصالية في الإقليم السوري؛

٢ - رحبوا بتشكيل اللجنة الدستورية واجتماعها في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩
نتيجة للمساهمة الحاسمة للجهات الضامنة لمسار أستانا وتنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في
سوتشي، وأعربوا في هذا الصدد عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم
المتحدة إلى سوريا؛

٣ - أعربوا عن اقتناعهم بأن انطلاق أعمال اللجنة الدستورية يثبت أنه لا يمكن أن يكون هناك حل
عسكري للنزاع السوري، وأكدوا مرة أخرى التزامهم بالنهوض بعملية سياسية مجددة ودائمة يتولى السوريون
قيادتها والإمسك بزمامها وتسييرها الأمم المتحدة تمشيا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٤؛

٤ - أكدوا مجددا تصميمهم على دعم عمل اللجنة الدستورية من خلال التفاعل المستمر مع
الأطراف السورية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا من أجل كفالة استدامة عمل
اللجنة وفعاليتها؛

٥ - أعربوا عن اعتقادهم بأن عمل اللجنة الدستورية ينبغي أن يكون محكوما بروح التوافق والمشاركة
البناءة، بدون تدخل خارجي وأطر زمنية مفروضة من الخارج، من أجل التوصل إلى اتفاق عام بين
أعضائها وهو ما سيمكّن من أن تحصل نتائجه على أوسع تأييد ممكن من جانب الشعب السوري؛

٦ - شددوا على أهمية مضي عملية التسوية ككل قدما لتقديم المزيد من المساعدة الإنسانية لجميع
السوريين في جميع أنحاء البلد دون شروط مسبقة ودون تمييز، ولتيسير العودة الآمنة والطوعية للاجئين
والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سوريا، ولبناء الثقة بين الأطراف السورية.